مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦١٠

الخميس، ٢٩ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربرغ
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد جانغ ديان بن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/619)

1926516 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/619)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل ولبنان للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/690، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/619، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٩، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٨٥ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٨٥ (٢٠١٩) بالإجماع، مما يبين الدعم الجماعي لمجلس الأمن لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي لها دور أساسي في المحافظة على السلام في سياق إقليمي متقلب. كما هو الحال في كل عام، عملت فرنسا بنشاط للحفاظ على هذه الوحدة في المجلس. ونشكر جميع الأعضاء على المشاركة في المفاوضات وعلى تحليهم بروح التوافق.

إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حيوية للاستقرار في لبنان والمنطقة ويجب أن تظل الضامن لوقف الأعمال العدائية بين لبنان والإسرائيل تمشيا مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). نحن، أعضاء المجلس، جميعا دول ضامنة لمصداقية القوة. ومن المهم أن تظل يونيفيل قوة حفظ سلام رادعة تنظر إليها جميع الأطراف باعتبارها قوة محايدة. ويجب أن تظل أداة وساطة خدمة لتسوية النزاعات.

وفي ظل زخم المجلس، بذلت القوة جهودا كبيرة على مدى السنتين الماضيتين لتنفيذ القرارين ٢٣٧٣ (٢٠١٧) و ٢٤٣٣ (٢٠١٨) – على سبيل المثال، من خلال تكثيف الدوريات في الميدان بالتعاون الوثيق مع الجيش اللبناني. وأردنا استمرار هذا الزخم هذا العام بمناسبة تجديد الولاية. وأردنا أيضا أن تنعكس الشواغل التي أثارتها عدة وفود مع الحفاظ على توافق الآراء داخل المجلس.

ويؤكد هذا النص الجديد بوضوح الحاجة إلى ضمان حرية تنقل القوة وأمنها في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بالتنسيق مع

السلطات اللبنانية. تسهم حماية سلامة ولاية قوة اليونيفيل في الاستقرار السياسي والأمن في لبنان والمنطقة في وقت يتسم فيه التوازن بالهشاشة. وتكرر فرنسا الأهمية التي توليها لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وفي ضوء التوترات الأخيرة، على جميع الأطراف إبداء أقصى درجات ضبط النفس والتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من خلال الامتناع عن أي انتهاك للخط الأزرق. في النهاية، من شأن وجود الدولة اللبنانية وقواتها المسلحة وقواتها الأمنية وحده تهيئة الظروف لتحقيق استقرار طويل الأجل في جنوب لبنان وفي المياه الإقليمية اللبنانية. ولقد تناولنا تجديد الولاية هذا العام مع أخذ هذا الهدف النهائي مرة أخرى في الاعتبار.

السيد العتيبي (الكويت): نرحب بداية بصدور قرار مجلس الأمن ٢٤٨٥ (٢٠١٩) الذي اعتمدناه للتو والذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) لمدة عام دون تعديل في الولاية أو تخفيض في عدد قواتها. ونشكر فرنسا، حامل القلم لبند لبنان، على المهنية العالية والتعاون البناء طوال فترة المفاوضات. يعكس هذا التمديد الحاصل بإجماع أعضاء المجلس استمرار وحدة المجلس في دعم ولاية اليونيفيل، واقتناعنا المشترك بالدور الهام والكبير الذي تلعبه اليونيفيل بالتعاون الوثيق مع الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني في تعزيز الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة.

لقد تزامنت المفاوضات حول مشروع القرار مع تطورات ميدانية مقلقة، وتحديدا حادثة الطائرتين الإسرائيليتين المسيرتين بلا طيار في بيروت مؤخرا. ونجدد إدانتنا لاستمرار إسرائيل في انتهاك السيادة اللبنانية وانتهاكها للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما عبر الخروقات الجوية المتكررة التي عبر الأمين العام عن إدانتها في كافة تقاريره المتعاقبة عن حالة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبات على المجلس أن يوجه رسالة صارمة لإلزام إسرائيل بوقف هذه الانتهاكات.

إن هذا التصعيد الأخير من قبل إسرائيل يؤكد مجددا محورية دور اليونيفيل في تخفيف التوتر وحماية السلم والأمن في جنوب لبنان. وإن الحفاظ على هذا الدور الهام هو الذي قادنا إلى العمل معا لصون ولاية القوة وإظهار وحدتنا في مساندتها.

وختاما، نوجه الشكر لقوات اليونيفيل على جهودها وتضحياتها وكذلك لكل الدول المساهمة بقوات فيها. كما نجدد دعوتنا جميع الأطراف إلى الالتزام باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية ووحدة أراضيه، وحقه في استرجاع مزارع شبعا وكفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر التي تحتلها إسرائيل.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء تأييدا لتجديد اليوم لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). ونشيد بفرنسا على الروح التعاونية التي قادت بها هذه العملية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للبلدان المساهمة بقوات لما تواصل بذله من تضحيات دعما لعمل اليونيفيل الهام.

ونرحب بطبيعة الحال بالنهج الفعال الذي تتبعه قيادة القوة المؤقتة من أجل تخفيف التوترات على طول الخط الأزرق والحفاظ على وصول البعثة حيوي الأهمية إليه. ولا تزال الولايات المتحدة ثابتة في التزامهاتجاه اليونيفيل وأمن لبنان واستقراره وسيادته. لدينا مصلحة مشتركة في رؤية القوة تحقق النجاح لكنها لا تبرح تمنع من التنفيذ الكامل لولايتها. ولا يمكننا الاستمرار في قبول هذا الوضع الراهن.

ويظل تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أولوية عليا بالنسبة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء المجلس لم يرغبوا في إدراج عبارات مفرطة في طابعها الإلزامي في هذا التجديد للولاية، فمن الضروري للأمانة العامة في السنة المقبلة أن تتخذ خطوات جادة للاستفادة من المرفق وزيادة إبلاغ الأمم المتحدة عن

حظر توريد الأسلحة وزيادة قدرتها على الرصد والتحقق على نحو فعال من تنفيذ الحظر. وكما أوضحنا أمام المجلس قبل بضعة أسابيع، ما زلنا نرى أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة تمنع من الوصول إلى مناطق محط قلق. وبعد ثمانية أشهر من اكتشاف الأنفاق، ما زالت اليونيفيل لا تستطيع الوصول إلى مواقع أنفاق لحزب الله مشتبه بها على الجانب اللبناني من الخط الأزرق لأن القادة اللبنانيين لم يصدروا توجيهات لقواتهم المسلحة للتحقيق في المواقع المشتبه بها مع قوة الأمم المتحدة. وبهذا التجديد، بذلنا جهودا جادة لمعالجة المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول. وقد أُحرز بعض التقدم، إلا أننا لم نتمكن من إدراج جدول زمني لتيسير الوصول، وهو أمر ضروري للمساءلة. ويجب علينا بذل المزيد من الجهد لضمان وصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق بأكمله دون عوائق وفي الوقت المناسب، فضلا عن حث القيادة المدنية اللبنانية لمعالجة هذه الشواغل.

ويدفعنا عدم استطاعة القوة الوصول إلى جميع المناطق الواقعة في نطاق عملياتها إلى الاعتقاد بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في قوام القوات، وأن نبدأ عملية وضع البعثة على مسار يؤدي إلى تحديد حجمها الصحيح. وسنواصل في السنة المقبلة رصد قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها. ونأمل أن تأخذ الأمم المتحدة تقييم الأهمية المستمرة لموارد القوة المؤقتة وخيارات كفاءة البعثة على محمل الجد.

لقد أيدنا جميعا إعلان الأمين العام المتعلق بالعمل بشأن الالتزامات المشتركة من أجل حفظ السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتمثل أحد تلك الالتزامات في سعي مجلس الأمن إلى وضع ولايات واضحة ومتسلسلة وموجهة وقابلة للتحقيق وذات أولويات وأن ترصد لها الموارد المناسبة. وإن لم تتمكن القوة المؤقتة من تنفيذ مهمتها كاملة في إطار معايير ولايتها الحالية، فإن من مسؤولية المجلس تعديل ولايتها وفقا لذلك.

ونتطلع إلى العمل مع المجلس خلال هذا العام. ولكن لا بد أن أؤكد أننا بحاجة إلى أن نشهد إحراز تقدم حقيقي ولن نوافق على الوضع الراهن ونحن نمضي قدما.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٤٨٥ (٢٠١٩) اليوم بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونتوجه بالشكر الخاص إلى فرنسا، بصفتها القائمة على الصياغة، على إجرائها المفاوضات بصورة مهنية وبناءة. ويدل تمديد ولاية القوة على دعم المجلس المستمر والقوي للبعثة، فضلا عن تقديره لعملها. ولا يمكننا في السياق الإقليمي الحالي المبالغة في تأكيد أهمية دور القوة في الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق وما وراءه. وبالنسبة لنا جميعا الراغبين في تحقق الاستقرار بين لبنان وإسرائيل، فإن الاستثمار في البعثة أمر مجد. ولا تزال القوة المؤقتة عنصرا بالغ الأهمية للتهدئة في المنطقة ويجب علينا الحفاظ عليها ودعمها وتعزيزها.

وندعو في ذلك الصدد لبنان وإسرائيل إلى استخدام الأدوات المتاحة للقوة، ولا سيما قناة الاتصال عن طريق الآلية الثلاثية الأطراف لإيجاد السبيل إلى التهدئة والحد من التوترات الحالية. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بالإجراءات والتصريحات واحترام أحكام ولاية القوة وتجنب أي إجراء ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويهدد الاستقرار بين لبنان وإسرائيل.

وأخيرا، نود الإشادة بالعمل القيم الذي يؤديه جميع حفظة السلام في الميدان تحت قيادة اللواء ديل كول قائد القوة. ولا يزال ضروريا تمكين القوة من تنفيذ ولايتها كاملة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود إندونيسيا أن تتوجه بالشكر إلى فرنسا، القائمة بالصياغة، على عملها الشاق في تيسير عملية تجديد الولاية. لقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٢٤٨٥ (٢٠١٩) ويعزو ذلك أساسا إلى

الاحترام التام لوحدة المجلس وصونها. وقد دأبنا على القول دائما أن وحدة المجلس أمر في غاية الأهمية.

وتشيد إندونيسيا بتفاني جميع الرجال والنساء الذين يخدمون تحت الراية الزرقاء في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعلى مدى العقدين الماضيين أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قدرتها على التكيف إلى حد كبير. وأسهمت إسهاما كبيرا في الحد من النزاعات وأصبحت ضمن الأنشطة الرئيسية للأمم المتحدة. وليكن ذلك واضحا.

وبالتاليا فإن من غير المقبول بالنسبة لإندونيسيا المساس بهدف هذه البعثات بما فيها القوة المؤقتة. وتشعر إندونيسيا بالقلق من الاتجاه المنظم الرامي لإضعاف دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المهم ضمان أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجسيدا دائما للجهد الجماعي وأن يضطلع جميع أصحاب المصلحة في تلك العمليات بدور هام في تلك الجهود المتضافرة.

وما برح وفد بلدي يشدد مرارا وتكرارا على الدور الهام والإيجابي للقوة المؤقتة بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية في الحفاظ على وقف الأعمال العدائية ومنع نشوب نزاعات جديدة، فضلا عن مساعدة الحكومة اللبنانية على كفالة إعادة بسط سلطتها الفعلية في المنطقة.

وبصفتها بلدا مساهما بقوات، ما برحت إندونيسيا تؤكد دائما أهمية الطابع المهني لحفظة السلام في تنفيذ ولاياتهم في الميدان. ويشمل ذلك العمل مع البلد المضيف والمجتمعات المحلية من أجل مساعدة البعثة على ضمان فعالية أنشطتها في تحسين حياة الناس الذين نُشرت لخدمتهم وحمايتهم.

وفيما يتعلق بالطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يقدم إلى المجلس تقييما لموارد القوة المؤقتة، يود وفد بلدي أن يشدد على أن هذا التقييم ينبغي أن يتم بالتشاور الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات. وإن من المنطقي ضرورة إشراك البلدان التي يساهم مواطنوها في بعثات حفظ السلام بصورة مناسبة. ومن البديهي أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أتم الاستعداد وخاصة في مواجهة وضع يتسم بالتغير والتعقيد، علاوة على بيئة أمنية تزداد خطورة. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان أن تكون ولاية البعثة واضحة وأن يتوفر لها ما يلزم من المعدات والموارد.

وأخيرا، هناك من يتشككون في أداء وفعالية ذوي الخوذ الزرق العاملين في صفوف قوة الأمم المتحدة المؤقتة. وأود القول أن هذا الرأي ليس مهينا فحسب، بل ينطوي أيضا على عدم احترام الكثير من حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الإنسانية والسلام، بمن فيهم الـ ٣١٤ من حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة القوة المؤقتة والعالم إلى الآن في عام ٢٠١٩. وذلك أكبر عدد من الوفيات بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع بعثات الأمم المتحدة.

وآمل بكل صراحة أن نكون قد وفقنا اليوم في اتخاذ القرار الصحيح اليوم. ولترقد أرواح حفظة السلام الـ٣١٤ في سلام.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ القرار ٢٤٨٤ (٢٠١٩) بالإجماع، ما يدل على إقرار مجلس الأمن عموما بأهمية دعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وذلك ملائم للحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان وييسر مواصلة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وتسلّم الصين بأهمية مساهمة القوة في مواصلة تنفيذ ولايتها بفعالية والحفاظ على الهدوء والاستقرار الإقليمي عامة في منطقة عملياتها. والآلية الثلاثية مثال جيد على تسوية النزاعات عن طريق الحوار والتشاور. ونشيد بتفاني البلدان المساهمة بقوات وجميع أفراد حفظ السلام، ونأمل في ضمان سلامة هؤلاء الأفراد بشكل فعال.

وفي الوقت الراهن هناك توترات متصاعدة في المنطقة وتواتر للنزاعات المحلية. ويجب على جميع الأطراف احترام سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية. وينبغي أن تواصل القوة المؤقتة التشاور عن كثب مع البلدان المعنية والتركيز على ولايتها الرئيسية بواسطة الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخط الأزرق. ويجب عليها أن تحث لبنان وإسرائيل على الالتزام باتفاق وقف الأعمال العدائية، والعمل الفعال على مساعدة القوات المسلحة اللبنانية في تعزيز بناء قدراتها وزيادة انتشارها في جميع أنحاء البلد.

وترحب الصين بالتدابير العملية التي اتخذها الأمين العام لتحسين فعالية وكفاءة القوة المؤقتة ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وخاصة ما يتعلق بإدارة الموارد المدنية للقوة المؤقتة. ونأمل أن يواصل الدفع قدما بهذه العملية.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ما تزال المملكة المتحدة تؤيد سيادة لبنان واستقراره استنادا إلى حوكمة مؤسسات دولته الشرعية. وندرك أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تسهم إسهاما كبيرا في استقرار لبنان وأمنه. ويسرنا تجديد ولايتها لمدة سنة أخرى. ونؤكد مجددا ضرورة أن تسمح جميع الأطراف للبعثة بتنفيذ ولايتها بالكامل. وهو أمر يكتسي أهمية خاصة في الوقت الراهن.

ويساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء التصعيد الأخير بين إسرائيل وحزب الله، ونحن ندين جميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحث بقوة جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتخفيف حدة التوتر. الصراع ليس في صالح أحد.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): تنوه الجمهورية الدومينيكية بالعمل الذي تضطلع به اليونيفيل والدور الهام الذي تقوم به في الإسهام في الحفاظ على الاستقرار في لبنان والمنطقة. وعليه، فإننا نؤيد بقوة تجديد ولايتها لمدة سنة أخرى. ونشيد بعمل فرنسا في تنسيق المفاوضات وروح توافق الآراء في مجلس الأمن بشأن تجديد الولاية في ضوء الحالة السائدة والأولويات الوطنية المتضاربة.

وندعو الأطراف إلى تعزيز التزامها بالامتثال على نحو كامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي شيء يمكن أن يسهم في تصعيد التوترات، وبالتالي توطيد فترة الهدوء النسبي السائد في الآونة الأخيرة ليتحول إلى وقف دائم لإطلاق النار من شأنه أن يسهم في الاستقرار الإقليمي. ونشدد على أن قدرة اليونيفيل على ردع ومنع وتخفيف حدة التوتر لا تزال بالغة الأهمية في هذا الوقت، وكذا دعم الحكومة اللبنانية في ممارسة كاملة لسيادتها وسيطرتها على أراضيها، مع تعزيز قدراتها وإمكاناتها ووجودها.

وبما أن هذه هي الجلسة العلنية الأخيرة خلال رئاسة بولندا، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة المثالية التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. أظهرتم وفريقكم مرة أخرى أعلى معايير الكفاءة المهنية والشفافية والامتياز في الاضطلاع بمسؤولياتكم الحساسة. ولذلك، نعرب عن شكرنا وتقديرنا بأقوى العبارات الممكنة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر ممثل الجمهورية الدومينيكية على كلماته الطيبة.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة، وهي آخر جلسة مقررة في القاعة خلال شهر آب/أغسطس، أود أن أعرب بالنيابة عن البعثة البولندية عن خالص تقديرنا وشكرنا لجميع أعضاء المجلس على تواصل دعمهم وتعاونهم خلال هذا الشهر الحافل بالعمل. وأود أيضا أن أشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مشاركتها النشطة في جلساتنا: إنها معنا دائما.

وأود أن أشكر جميع أفراد أفرقة أعضاء المجلس، بمن فيهم الممثلون الدائمون ونواب الممثلين الدائمين والمنسقون السياسيون

وكذلك الخبراء بشأن مختلف المسائل التي ناقشناها على عملهم الشاق وتفانيهم.

ونشكر المديرة هاسميك إيجيان، مديرة شعبة شؤون مجلس الأمن، وجيمس ساترلين، الموجود معنا اليوم، وفريق شعبة شؤون مجلس الأمن المحترف على مساعدتهم، فضلا عن موظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن.

وأود أيضا أن أشكر أعضاء فريقي على عمله وتنظيمه وتفانيه طوال فترة رئاستنا. وأود أن أعرب عن امتناني لجهودهم الدؤوبة في الاضطلاع بهذه المهمة الحساسة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

يسعدني الآن تسليم المطرقة إلى الاتحاد الروسي وأتمنى لفريقه كل النجاح في أيلول/سبتمبر، وهو ما أنا متأكدة من أنه سيتحقق. ونؤكد لهم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.